



بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب البيع قيل افراده لا ارادته
 نوعا منه هو بيع اعيان ويرد بان افراده
 هو الاصل اذ هو مصدر واردة ذلك فعمل
 من افراده السلم بكتاب مستقل وهو لغة
 مقابلة بشئ بشئ وشرعا عقد يتضمن مقابلة
 مال بمال بشرط الامة بالاستفادة ملك عين
 او منفعة مؤنة وهو الماد هنا قد يطلق
 على قسم الشرا في كل بائنه نقل ملك عين على
 وجه مخصوص واشترط بان يقبله على ان لفظ
 كل نفع على الاثر واركانه عاقد ومفقود
 عليه وصيغة ولقوة الخلاف فيها بدلتها وان
 تقدم عليها طبعها معبر عنها بالنشر وطحا ان افعال
شرطه الذي لا بد منه لوجود صفة الشرعية
 في الوجود ولو في بيع ماله لولده وكذا في البيع
 الضمني لكن لا يقدر ان كان عقد عبدك عن
 بالغا فيقبل فانه يعتق به كما نذكره
 في الكفار لتضمنه البيع وقبوله فلا يرد **للبيع**
 من البالغ ولو هنك لا وهو من يحكم ما اول عليه
 التملك دلالة فنية بما اشتمل وتكرره على
 السنة جملة الشرع وسياقي الكتاب بقوله
 تعالى

تعالى الا ان تكون بخارجة عن تراض منك
 مع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو
 خفي فانه بظاهر وهو الصيغة فلا يعقدت
 بالمعاطاة وهو ان يتراضيا بتمن ولو مع السلو
 منها واختار المصنف جمع انعقاده بهما في
 كل ما يبعك الناس ببعاء اخر ون في محقر
 كرهين والاستحسان باطل من بيع اتفاق
 اي الا ان قدرا لتمن في كاره على ان الفران
 سماح فيه بناء على جواز المعاطاة وعلى الاصح
 لامطالبة بهما اي من حيث المال بخلاف نفاطي
 العقد العاقد اذ لا يوجد له مكفر كما هو
 ظاهر في الاخر للرضي والخلاف فيما ويجري
 خلافا في ساير العقود المالية ثم الصريح هنا
كرد وما اشترق منه ذاك كذا وهو
 لك كرد اعلى احد احتمالين ثانيا وهو
 العتد انه كناية وعلى الاول يفرق بينه
 وبين جعلتلك الاله بان جعل ثم محتمل وهنا
 لا احتمال **وملكتك** ووهبتك ذاك كذا
 ولو صرح في الهبة انما هو عند عدم ذكر
 تمن وفارق ادخلته في ملكك فانه كناية
 باحتمال الملك الحسي وشرط او عوضت